

## محضر الجلسة العلنية الثانية والعشرين

المنعقدة يوم الثلاثاء 14 ربيع الثاني 1420 هـ

الموافق 27 جويلية 1999 م

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الأربعين صباحا.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

أرحب في البداية بالجميع؛ ويقتضي جدول أعمالنا اليوم مواصلة مناقشة مشروع تعديل النظام الداخلي لمجلس الأمة وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الطاهر بوزغوب فليتنفضل.

السيد محمد الطاهر بوزغوب: شكرا سيادة الرئيس. سيادة رئيس مجلس الأمة المحترم، زملائي زميلاتي المحترمين، كنت أتوقع -سيادة الرئيس- أن يكون عدد المتدخلين معتبرا بالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي يتسم بها هذا النص الذي يحدد تنظيم وسير مجلسنا، وبالنظر أيضا لما أثير حوله من التساؤلات والانتقادات وأحيانا الاحتجاجات، ولذلك أحجمت عن التعليق -أثناء دراستي لهذا النص- على أكثر من موضوع واحد تجنبنا لتكرار ما قد يتناوله الزملاء والزميلات في الجوانب التنظيمية والإجرائية وفي نقاش واسع قد يستغرق أكثر من جلسة، إلا أنني -سيادة الرئيس- فوجئت عندما أعلنتم عن عدد المتدخلين بالأمس والذي لا يعكس في نظري الجو الذي طبع مرحلة إعداد مشروع التعديل هذا. أياكون الاهتمام الحقيقي عند البعض ليس محتوى النظام الداخلي بل هو ما ينجر عنه من توزيع للريع؟

سيادة الرئيس، زملائي زميلاتي، في غياب حق التعديل الصريح والمبادرة بالقوانين لمجلسنا، فإن اللجنة المتساوية الأعضاء تبقى هي الأداة الوحيدة التي تمكن مجلسنا من تمرير توصياته واقتراحاته بالإضافة طبعا إلى صلاحية رئيس المجلس بإخطار المجلس الدستوري، لذا أرى أن مردودية عمل أعضاء مجلسنا في هذه اللجنة، أي اللجنة المتساوية الأعضاء، تبقى مرهونة بالتحضير والإعداد الجيد لرأي مجلس الأمة، فعليه، ينبغي أن يحدد هذا النظام الداخلي الكيفية التي يتم بموجبها إعداد الملف المعبر عن رأي المجلس في هذه اللجنة، عملا بما تنص عليه المادة 40 من القانون العضوي للبرلمان في فقرتها الثالثة. صحيح أن اللجنة المختصة قد أشارت إلى هذا الموضوع ضمنا من خلال الآراء التي عرضتها في التقرير التمهيدي، إلا أن الفصل المتعلق باللجنة المتساوية الأعضاء في مشروع هذا النص والمتضمن المواد 85 إلى 90 لم يتطرق ولم يعالج هذه المسألة المهمة، وعليه أقترح إدراج كيفية إعداد الملاحظات والتوصيات التي ستسلم إلى أعضاء مجلس الأمة في اللجنة المتساوية الأعضاء في صلب هذا النظام الداخلي.

سيادة الرئيس، زملائي زميلاتي، بالأمس تطرق الزميل مقران آيت العربي مقران أثناء دخله لحالة عضو مجلس

الأمة المعين الذي يلتحق أو يقرر الالتحاق بكتلة حزبية برلمانية، سؤالي عن سلامة مثل هذا العمل أو عدم سلامته، موجه إلى زميلي المحترم رئيس اللجنة المختصة للنظر فيه، أطرح هذا السؤال لماذا؟ ولماذا في هذا الظرف بالذات ونحن في مرحلة تجديد هياكل المجلس؟ أطرح هذا السؤال وفي هذا الظرف بالذات، لأنني وزميلي السيد محمد الشريف عباس أعضاء في قيادة التجمع الوطني الديمقراطي ونود أن نكون على بينة من الأمر بخصوص هذه المسألة قبل تجديد هياكل المجلس لأن التجديد في كتلة الأرندي يهمناء، في هذه الحالة إذا لم يكن هناك عائق أو مانع إجرائي أو أخلاقي وشكرا والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** أشكر السيد محمد الطاهر بوزغوب وأحيل الكلمة إلى السيد محمد قميري فليفضل.

**السيد محمد قميري:** شكرا سيدي الرئيس. أسحب بدوري الكلمة الممنوحة لي لأترك الوقت للزملاء وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** الكلمة الآن للسيد محمد بن عالية فليفضل.

**السيد محمد بن عالية:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. قبل أن أتطرق لمناقشة النظام الداخلي، بل بكلمة مختصرة، أنا شخصيا لا أريد أن أناقش النظام الداخلي حتى أعرف مآله ومدى تطبيقه واحترامه في أرض الواقع. كنا صادقا على نظامنا الداخلي مباشرة بعد تنصيبنا في مجلس الأمة وكان أملنا أن يطبق هذا النظام بكيفية تجعلنا نفتخر بمجلسنا الذي سمي مخبرا للديمقراطية، إلا أن الواقع أثبت لنا عكس ذلك، هو أن هذا النظام وقعت عليه عدة تجاوزات وعدة خروقات ومن الممكن أن نعطي أمثلة على سبيل الحصر -والأمثلة كثيرة- فيما يخص إنشاء لجنة لتعديله ومطابقته للقانون العضوي، فالإجراءات الواردة في النظام الداخلي تقضي أن المجلس هو السيد في تعيين اللجنة أو فوج العمل الذي يحضره، أو أية تسمية أخرى يمكن أن تعطى له، والجلسة هي التي تحدد الأسماء حتى ولو كان هناك اتفاق بين الكتل، إلا أننا لم نلمس هذا في تعيين هذه المجموعة.

ثانيا، فيما يخص تعيين اللجنة المتساوية الأعضاء، نفس الممارسات حدثت.

ثالثا، المصادقة على قانون المالية وميزانية مجلس الأمة، المادة 102 تنص على أنه "يتم تبليغ مشروع الميزانية الذي يمكن تعديله تبعا لرأي لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية إلى الحكومة قصد إدماجه ضمن مشروع قانون المالية بعد مصادقة مجلس الأمة عليه".

وللعلم فإن المجلس لم يصادق على أية ميزانية، إذن تساؤلي هو ما الجدوى من مناقشة هذا النظام والمصادقة عليه إن لم يطبق حرفيا على أرض الواقع؟

المادة 13 من النظام الداخلي في نقطتها الثالثة، تعطي للسيد رئيس مجلس الأمة صلاحيات السهر على احترام النظام الداخلي، نفس الشيء للمادة 16 التي تمنح لمكتب المجلس الصلاحيات بتحديد كيفية تطبيق النظام الداخلي، فالخروقات للنظام الداخلي قد حدثت ومن هنا أبرر تساؤلي من جدوى مناقشته.

النقطة الرابعة التي أركز عليها كذلك، فيما يخص توزيع المهام داخل هياكل المجلس هي أن المادة 16 من النظام الداخلي الساري المفعول، تمنح للمجموعات البرلمانية أو تمكثهم من أن يقوموا بمشاورات ويتفقوا على تعيين ممثلهم على مستوى مكتب المجلس، في حالة عدم الاتفاق أو عدم المصادقة، يتم إعداد قائمة موحدة تعرض على المجلس للمصادقة عليها، والكل يعلم أن الانتخاب فيما يتعلق بالنظام الداخلي وهياكل المجلس يتم عن طريق الأغلبية.

سؤالي: ما هو المصير لو حدث هذا الخلاف ولم يتم توزيع المناصب ويحال الأمر على المجلس؟ نحن نعلم بأن الأغلبية في يد التجمع الوطني الديمقراطي، إذن من باب تحصيل الحاصل أن كل المناصب ستؤول حتما إلى التجمع الوطني الديمقراطي، وفي هذه الحالة، أكيد سيحدث الانسداد، لأنه لا أحد -وحتى كتلة التجمع الوطني الديمقراطي- يقبل ذلك، إذن سيحدث الانسداد، وعليه فإن اقتراحي في هذا الجانب، هو أن ما يطبق على نواب الرئيس يطبق على توزيع المهام داخل مكاتب اللجان.

المادة 39 تنص على نفس الإجراءات إذ في حالة عدم الاتفاق يتم انتخاب مكتب اللجنة من طرف أعضائها والمهم أيضا هو أننا نعرف بأن كل اللجان أغلبيتها من كتلة التجمع الوطني الديمقراطي، فاقتراحي إذن هو أننا، بما أن هذا النظام هو نظام داخلي ظرفي، يمكن أن يجدد في أي مرحلة، كما يمكن أن يجدد بعد انتهاء كل عهدة، فاقتراحي هو أن تسن طريقة للتوزيع في هذا النظام حسب النسب، حتى نتفادى أي انسداد وحتى نتفادى أي خلل، ونتفادى حتى الخروقات، والكل يعرف الظروف التي تم خلالها توزيع المقاعد داخل كتلة التجمع الوطني الديمقراطي في بداية العهدة، فاحتراما للظروف التي تمر بها البلاد ومراعاة للأحداث، لقد تمت بكيفية معروفة، إذن لم لا نسن أو نقر هنا في هذا النظام الطريقة كما هي محددة بالنسبة الديمقراطية، وكل واحد يتحصل على حصته وتكون مقننة هنا في النظام الداخلي ولا نتركها هكذا لأي اعتبار ولأية مفاوضات (Tractations) والتي من الممكن أن تؤدي بنا حتما إلى الانسداد. هذا ما وددت أن أقوله والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد بن عالية وأحيل الكلمة إلى السيد محمد طاهير فليتنفضل.

**السيد محمد طاهير:** شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، لا أقول أنني سأسحب كلمتي حيث في علمي أن بعض الإخوان من التجمع الوطني الديمقراطي ولا أقول من الكتلة، قد تدخلوا لكن أشكر اللجنة المختصة على عملها وكذا تدخلات الجميع وشكرا والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا والكلمة الآن للسيد عبد الحفيظ لعويبة فليتنفضل.

**السيد عبد الحفيظ لعويبة:** شكرا السيد الرئيس. سيادة الرئيس المحترم، زميلاتي زملائي المحترمين، السادة الحضور، لقد أصبح فعلا بعد سنة ونصف من الممارسة والتجربة التشريعية على مستوى مجلسنا وبعد صدور القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أصبح -فعلا- شيئا ضروريا أن نقوم بمراجعة النظام الداخلي لمجلس الأمة.

إن اللجان الدائمة بصفتها الخلية الأساسية للمجلس والتي تقوم بتحضير عملية التشريع وذلك من خلال التحاليل التي تقدمها يمكنها -في رأيي- أن تقوم بأعمال هامة ومفيدة مقارنة بالأعمال التي قامت بها إلى حد الآن. ولهذا وزيادة على المهام المنوطة بها، يمكنها أن تقوم باجتماعات تنظم لدراسة نصوص قانونية واجتماعات دورية سواء للمكتب أو للجنة ككل وهذا يسمح لها -في إطار اختصاصها ونشاطها- أن تحضر الملفات ذات الأهمية الوطنية، وفي نفس الوقت تحضر المواضيع التي من الممكن أن تعرض علينا.

ملاحظة أخرى ستكون مفيدة دون شك لو كان هناك تنسيق بين اللجنة المختصة ومكتب مجلس الأمة خاصة فيما يتعلق بتحضير الوثائق اللازمة التي تسمح بالمناقشة المعمقة للمواضيع التي تطرح علينا.

يمكن في رأيي أيضا للجنة المختصة، وهذا طبقا للدستور وخاصة المادة 100 منه وطبقا للقانون الأساسي لعضو البرلمان -الذي نتمنى أن يرى النور قريبا- أن تقوم باتصالات وزيارات ميدانية تسمح لها بالاطلاع على الأوضاع الحقيقية للمواطنين، حتى يمكنها أن تشرع جيدا ولما فيه فائدة.

تنص المادة 83 من النظام الداخلي القديم على أنه يجوز للحكومة الامتناع عن الرد على الأسئلة في القضايا ذات المصالح الحيوية... إلخ، بينما القانون العضوي المتعلق بالعلاقات بين الغرفتين والحكومة لا يتطرق لإمكانية عدم الرد، ولقد سبق وأن تطرق بعض الزملاء في الماضي لهذه النقطة، وبالتالي فإنه من الأفضل أن نتطرق بصراحة لهذه المسألة في المشروع الجديد خاصة في المادة 104 من المشروع.

بعد مناقشة حول هذا المشروع مع بعض الزملاء، ارتأيت أنه من المفيد أن نتطرق إلى بعض الملاحظات الأخرى تتعلق بالمادتين 78 و 130 من المشروع.

فيما يخص المادة 78 فإنها تنص على أن الملاحظات التي يقدمها أعضاء مجلس الأمة، تقدم أولا لمكتب المجلس من أجل البت فيها شكلا، لكن القانون الداخلي المعروف علينا لم يحدد هذه الشروط الشكلية التي يجب أن تتوفر في الملاحظات مع العلم أن القانون العضوي في المادة 40 منه وبالضبط في الفقرة الثالثة، يعطي سلطة وضع تلك

الشروط للقانون الداخلي للمجلس. أما بخصوص المادة 130، فإنها تعتبر ناقصة، إذ في حالة رفض مادة من هذا المشروع بعد تعديله، لا نعرف ما هي الإجراءات والكيفية التي يمكن أن تعالج بها الوضعية.

في الأخير أريد أن أعبر عن أمر شكل اهتمام الكثير من الزملاء، وهو خاص بالهاتف النقال، إذ نقترح أن يمنع صراحة استعماله أثناء جلسات المداولات وهذا حتى يسمح لنا بضمنان السير العادي للأشغال وحتى لا نسمح بإمكانية استعماله بخلافيات معينة.

وختاماً، أريد أن أشكر كل من ساهم في تحضير هذا المشروع وخاصة اللجنة المختصة وشكراً.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد عبد الحفيظ لعويبة وأحيل الكلمة إلى السيد بوطويقة بن حليلة فليفضل.

**السيد بوطويقة بن حليلة:** شكراً السيد الرئيس. سيدي الرئيس، زميلاتي زملائي، نشكر اللجنة المختصة التي حضرت مشروع تعديل النظام الداخلي للمجلس، وبودي أن ألفت النظر إلى قضية الانتخاب، فالإخوان المتخصصون في القانون سيفهموننا أو ينظرون إلى مادة ويحللون، لأنهم يقولون إنه يوجد فراغ، فراغ ماذا؟ لا أصوت بنعم ولا أصوت بلا ولا أمتنع، وأنت السيد الرئيس عندما تقوم بالعملية الحسابية، تقول إن عدد الحاضرين 120، نعم 108، الممتنعون 01 وأين هم الآخرون؟ فهل يا ترى قضية هذا المجلس، أن الإنسان الذي يريد الدخول يدخل وأتحدث عن الذي لا يرغب في الاستماع بالخروج من حقه، فعندما لا أريد أن أنصت إلى تدخل شخص معين، فمن حقي أن أغادر القاعة، ولكن لا، لا، لا، نعم، لا، ممتنع، ونحسبه في القاعة! إبحثوا عن الحل القانوني لهذه المسألة، لأن حتى حسابك السيد الرئيس عندما تقوم بعملية الجمع نجده خطأ، إذن يجب أن تحل هذه الإشكالية في القانون الداخلي الجديد للمجلس، أما أن يستخدم (le perçois) فجيّد لكن (se prononcer non) فهذا غير مقبول.

لقد سألنا الإخوان فقالوا يوجد فراغ، لا أدري، داخلي أم دستوري أم ماذا، فليظنوا في كيفية حل هذه النقطة.

النقطة الثانية السيد الرئيس، عندما جننا هنا كانت ثمة قواعد، وكنتم تفضلتم -السيد الرئيس- بوضع القواعد الأولى لهذا المجلس، ولكن اليوم نرى هذه القواعد قد بدأت تتكسر إذن قواعد اللعبة هي في طريق التغيير.

فيما يخص قضية الكتل وخاصة كتلة الأحرار أو الثلث الرئاسي أو الثلث المعطل، (La diode dans l'électricité protège l'élément) لا ... هي الآن بين قوسين سيدي الرئيس، إذن (La diode) هذه تمرر الكهرباء من اتجاه واحد، ولا يعود منه، وأطرح سؤالاً، كنتم تقولون لنا ضعوا قبعاتكم في الخارج، وإذا اقتضى الأمر، نحن الأغلبية، المشكل المطروح اليوم، من يأتي إليّ مرحباً به، فهل يا ترى، سيكون غداً هناك تعديل في (les tabliers) فهل سنضيف إليها (les cuissons) أم نتركها (Tabliers) فقط؟ وتحتم عليّ ألا يمر هذا القانون مثلاً وتقتعني، والطرف الآخر يقول إن هذا القانون يجب أن يمر، وأنت معي، أين هو الحل؟ (Tabliers) أم (les cuissons)؟

إذن قضية الكتل كنا قد فصلنا فيها، وقلنا إذا اقتضى الأمر ووصلنا، نصل إلى كل واحد ينتمي إلى جهة، ولكن في سائر الأحوال لا نصل إلى هذا الشيء، وإذا كنا نصل إلى هذا، سنستريح مباشرة وتوزع البطاقات.

وفيما يخصنا نحن في التجمع الوطني الديمقراطي فنحن des élus وبدون الدخول في التفاصيل -السيد الرئيس- نحن أيضاً لنا ما نقوله، كيف وصلنا إلى هذا، بودنا أن نتجنب هذا الشيء، كنت لاحظت، وقلت يا إخواننا بودنا أن يبقى المجلس، نناقش القانون الداخلي، مرحباً، الديمقراطية الحسابية مرحباً، عندما يكون عندك 80 تأخذ 51% تفضل أخبر زملاءك وتعالوا فمرحبا بكم، القضية نعم ولا، نحن في مفترق الطرق، فيا ترى نكمل البناء الذي نقوم ببنائه أو نعيده؟ وشكراً السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:** أشكر السيد بوطويقة بن حليلة. الأصل أننا استنفدنا قائمة المتدخلين ولكن أحد الأعضاء وهو السيد لخضر بكار قد طلب الكلمة وما دام في الوقت متسع فلا أرى شخصيا أي مانع في ذلك ويظهر أننا كلنا متفقون وعليه نمحه الكلمة فليفضل.

**السيد لخضر بكار:** شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس، لاشك أن إنضاج التجربة الديمقراطية وإنجاحها تتطلب توفير أجواء التعبير الحر وحرية إبداء الرأي دون قيود قانونية أو إدارية أو نظامية أو تنظيمية، ولعله من المفيد الاستفادة من كل الطاقات ومن تعدد المنابر السياسية والحزبية داخل المؤسسات التشريعية الذي يؤدي بالضرورة إلى ترقية ممارسة الديمقراطية ويعطي لمجلسنا هذا مصداقية أكثر.

السيد الرئيس، لقد عبرتم في أكثر من مرة في تدخلاتكم العامة ولقائكم الخاص على أنكم حريصون جدا على كل ما من شأنه أن يرقى ويطور الأداء السياسي لمجلسنا وأخذتم عزمًا على أنفسكم أن تجعلوا من مجلسنا الموقر مخبرا ديمقراطيا وهذا الرأي شاطركم فيه أغلبية أعضاء مجلسنا.

السيد الرئيس، إنه من حقنا كحزب سياسي له مكانته الخاصة، وله وزنه على الساحة السياسية والشعبية أن يشكل مجموعته البرلمانية، ذلكم أن إقصاءنا من تكوين مجموعة برلمانية بحجة عدم توفر النصاب لا يخدم التوجهات العامة في إرساء تقاليد ومنابر الديمقراطية داخل مجلسنا الموقر.

السيد الرئيس، إنه من غير اللائق أن تحرم حركة مجتمع السلم من تشكيل مجموعتها البرلمانية والكل يدرك ما تمثله حركتنا من قدرة على الاقتراح ومن قوة في التمثيل الشعبي والذي لا يعكس تواجدنا العددي داخل هذا المجلس.

السيد الرئيس، إن إفساح المجال أمام الأحزاب الممثلة داخل المجلس وإتاحة الفرصة لها لتشكيل مجموعات برلمانية سيعمق بدون شك التجربة الديمقراطية وسيزيد حظوظها ونجاحها وتفوقها وسيلبس مجلسنا الموقر ثوبا من الألوان المختلفة والزاهرة تزيد من إشعاعها وجمالها بعيدا عن الأبيض والأسود فقط.

السيد الرئيس، إن المادة 57 من الباب الرابع الذي سمح لأعضاء المجلس أن يتشكلوا ضمن مجموعات برلمانية على أساس انتماء حزبي قيدها الفقرة الأولى التي نصت على أن تتكون المجموعات البرلمانية من عشرة أعضاء على الأقل، ومنه نرى من الضروري إلغاء هذه الفقرة واستبدالها بفقرة أخرى تنص على أن تتكون المجموعات البرلمانية من أربعة على الأقل.

السيد الرئيس، إن مباركتكم هذا التعديل وتزكية أعضاء المجلس له لا شك أنه سيدفع بالعمل الديمقراطي أكثر إلى الأمام، وسيجعل من مجلسنا هذا فعلا مخبرا ديمقراطيا ومحط أنظار الجميع في الداخل والخارج. شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** أشكر السيد لخضر بكار على تدخله. يبدو لي أن هناك نقطة نظام، تفضل.

**السيد جيل بن الدين (نقطة نظام):** السيد الرئيس، مجرد ملاحظة شكلية طالما علقت بقرارة نفسي. أردت أن أعبر في نهاية هذه المناقشة عن عدم وجود شعار الدولة الجزائرية على منبر مجلس الأمة ونحن نتكلم من منبر -في السنة الثانية- دون شعار! (تصفيق).

أطلب منكم العمل على توفير هذا الشعار قبل اختتام هذه الدورة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا. سنبادر بذلك وإذا نجحنا تكون لنا حسنتان وإذا لم ننجح فلنا حسنة.

وفي نهاية هذه المناقشة وقبل أن أسأل اللجنة المختصة عما إذا كانت تريد تناول الكلمة، أود أن أعطي لنفسي فرصة لأجيب عن الشيء الذي وجه إلي فقط، فيبدو لي أننا لسنا متفقين فقط على ماهية هذا المخبر - وأنا ما زلت أؤمن بفكرة المخبر - فهذا المخبر ليس في أنك تكتسب خبرة وتنجح في تجربة ما منذ البداية، نحن نجرب ونتعلم شيئا فشيئا، إنني ما زلت متمسكا بكلمة مخبر وأريد أن يكون فعلا مخبرا فنحن نخطئ ونخطئ ونخطئ وبعد ذلك ننجح، فالمخبر ليس معناه أن تنجح من المرة الأولى، فكلنا نتعلم الديمقراطية وأنا أول من يتعلمها وشكرا. الكلمة الآن للسيد رئيس اللجنة المختصة فليفضل.

السيد رئيس اللجنة المختصة: شكرا سيادة الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

يريد مكتب اللجنة -في الحقيقة- وباسم اللجنة أن يتدخل لإعطاء بعض التوضيحات فقط، ولن يرد على تدخلات السادة الأفاضل الأعضاء الذين تدخلوا بالأمس وهذه الصبيحة، هذه التوضيحات من حق اللجنة أن تعطيها هنا، أما الردود القانونية والرسمية فتكون طبقا لإجراءات النظام الداخلي والقانون العضوي ضمن التقرير التكميلي بعدما تفحصها اللجنة وتحللها وتصوغها وتصادق عليها، لكن هناك بعض المعلومات والتوضيحات التي لا يمكن إدراجها في التقرير التكميلي ومن المصلحة العامة ومن الأفضل أن نزود بها زملاءنا رفعا للبرلمان ولكل غموض.

وفي البداية إضافة إلى ما ذكره السيد المحترم مصطفى دريوش المقرر بالأمس في التقرير التمهيدي في تقديم هذا المشروع التمهيدي، حيث أشار مطولا إلى مسار جلسات هذه اللجنة ضمن منهجية إعداد هذا المشروع التمهيدي، وأشار أيضا إلى الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها اللجنة في إعدادها لهذا المشروع التمهيدي لتعديل النظام الداخلي لمجلس الأمة، مطابقة للقانون العضوي الذي ينظم الغرفتين والعلاقة بينهما وبين الحكومة وإثراء -على ضوء التجربة- لممارسة مجلس الأمة لما يقارب ثمانية عشر شهرا، وأيضاً إكسابه بعض الإجراءات التي تعطيه الفاعلية والقوة في لعب دوره داخل مجلس الأمة سواء كان في مجال التشريع أو في مجال الرقابة، وقد طرح السيد المقرر بالأمس أربع مسائل اختلفت حولها الآراء داخل اللجنة اختلفا موضوعيا مؤسسا واحتكنا فيها إلى القاعة، وهذه لأول مرة، نظرا لأهمية هذا النص، ولضخامة إعداده، فعملية تكييف النظام الداخلي السابق الذي وصفه المجلس الدستوري بأنه أصبح -بعد صدور القانون العضوي- غير مطابق للقانون العضوي وبالتالي فهو غير مطابق للدستور من خلاله، فقد أصبح -كما جاء على لسان زميل هذا الصباح- مجرد نظام داخلي انتقالي مؤقت ظرفي ويعني أنه مخالف للقانون العضوي ومخالف للدستور من خلال القانون العضوي، فالمسألة كانت شاقة واجتمعت اللجنة أكثر من خمس وعشرين جلسة (25) ابتداء من الثامن ماي 1999 إلى غاية 28 جوان 1999، كانت الجلسات متواصلة تطول إلى مدة خمس ساعات، استخدمنا كل وسائل بناء هذا النص، من حيث المطابقة والإثراء والتعديل وإكسابه أساليب وإجراءات الفاعلية ووصل النقاش الموضوعي والجاد والمسؤول داخل أعضاء اللجنة إلى حد احتدام الخلاف ورفع الجلسات إلى أن تهدأ الأعصاب نظرا للشعور بالمسؤولية في إعداد هذا النص، وهذا النص هو النص الوحيد الذي وجدنا صعوبة في إعداده، وحدث ما حدث داخل هذه اللجنة وكنا نعلم السيد الرئيس بحكم مسؤولياته -رئاسة هذا المجلس- بكل تطورات هذه الأشغال، فطرحنا بعض الأسئلة التي احتكنا فيها إلى القاعة على أساس آراء الزملاء هنا أو الآراء الغالبة أو الفعالة وكنا نبني التقرير التكميلي ونعيد صياغة بعض أحكام هذا المشروع التمهيدي للنظام الداخلي لمجلس الأمة، ولكننا لم نلمس مع الأسف الشديد، سيادة الرئيس -ربما زملاؤنا وضعوا نقدهم في اللجنة أو كانت لهم حاجة أخرى- الإجابة على التساؤلات الأربعة التي طرحها السيد المقرر بالأمس، ولا سيما في نقطتين أو مسألتين، مسألة ما يسمى بالمرآب البرلماني ومسألة تنظيم كيفية بلورة آراء وملاحظات وتوصيات اللجنة التي تصبح أحكاما محل الخلاف مع الغرفة الأولى وبالتالي يلعب مجلس الأمة دوره في الرفض وفي التعديل والإثراء من خلال اللجنة المتساوية الأعضاء.

فعدنا نظريتان، نظرية كانت مقتضبة من أجل الوضوح ونظرية أخرى تتطلب التفصيل، وهذه النظرية تركناها للجنة، وفيما يخص المتصرف البرلماني كانت هناك ثلاث نظريات، فكرة تقول بوجود متصرف برلماني وفكرة مضادة تقول بعدم منطقيته وعدم دستورية وقانونية وجوده داخل النظام البرلماني الجزائري بغرفتيه، لأنه لا يوجد له أساس قانوني، كما أنه سوف يثير الكثير من المشاكل في تسيير إدارة المجلسين، ويثير الكثير من الحساسيات والمشاكل وتضارب الاختصاصات، منافية بذلك لكل منطق التسيير، وتوجد نظرية ثالثة تقول بوجود نائب رئيس مكلف محل، فأشكر بهذه المناسبة الزملاء أعضاء اللجنة المنتميين إلى حزب التجمع الوطني الديمقراطي على روح المسؤولية والرزانة اللتين تحلوا بهما حيث حاولوا تهذيب الفكرة الأصلية للمتصرف البرلماني وتركوها للقاعة لتحكم فيها، ولكن حتى أختتم هذه النقطة بما أن الزملاء أعضاء مجلس الأمة لم يجيبوا على التساؤلات التي طرحها

السيد المقرر بالأمس باسم اللجنة والتي احتكنا فيها إلى القاعة فإن اللجنة قادرة على تحمل مسؤولياتها في إعادة قراءة هذا النص وإعداد التقرير التكميلي بشأنه.

توجد ملاحظة أخرى طرحتها أغلبية المتدخلين وتتطلب الرد فيما يخص بعض الإجراءات، ومدى فاعلية هذا الأسلوب الذي وصلنا به اليوم إلى إعداد مشروع تعديل النظام الداخلي وتحققت فيه ثلاثة أهداف:

الهدف الأول هو إتمام عملية مطابقة النظام الداخلي لمجلس الأمة مع القانون العضوي الذي ينظم غرفتي البرلمان وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، ومع الدستور من خلال المطابقة للقانون العضوي.

ثانياً، إثراء النظام الداخلي السابق بناء على الممارسة والتجربة والثغرات التي ظهرت في الممارسة والتجربة السابقة.

ثالثاً، تحققت فيه...

**السيد الرئيس:** عفواً، هناك نقطة نظام.. تفضل.

**السيد محمد طاهير (نقطة نظام):** شكرا السيد الرئيس. لقد ألححت على أخذ نقطة نظام -السيد الرئيس- واسمح لي إذا تجادلت معك قليلاً، لأن أهمية نقطة النظام التي طلبتها تكمن في أن تكون وسط كلمة السيد رئيس اللجنة المختصة وشكراً.

سيدي الرئيس، إنني أشكر السيد رئيس اللجنة المختصة على أنه يحتكم للقاعة وأنه يطلب كذا وكذا وأنه يذكر المجموعة البرلمانية التي رأسها بخير، فأشكره على هذا.

أما مضمون تدخلي -السيد الرئيس- فأرى بأننا ننحرف شيئاً فشيئاً في هذا المجلس، فاللجنة المختصة مكونة من عدة أطراف، وهذا شيء لم يحدث أبداً ويجب أن لا يحدث في المجلس، فاللجنة تأتي للقاعة وتقدم لنا كيفية العمل داخلها، ويوجد أشخاص يتحاورون وهناك كذا وكذا حتى وصل الأمر بالأخ رئيس اللجنة إلى القول بأن الأعصاب توترت حتى وصلنا إلى رفع الجلسات لتهدئة الأعصاب وهو كلام مهذب على كل حال، نشكره على ذلك، ولكن لسنا هنا لنسمع عن كيفية ظروف العمل داخل كل اللجان المختصة، وأنا أقول له إجابة إذا سمح السيد الرئيس، أنه إذا توترت الأعصاب وإذا كان عمل هذه اللجنة طويلاً وإذا كان هناك جدال كبير في وسطها وإذا وإذا، أذكره بأنه ربما إذا كان يشتكي، ولا أظن أنه يشتكي سيدي الرئيس، لأنه لأول مرة هذه المجموعة البرلمانية التي تمثل أغلبية هذه القاعة أو هذا المجلس كونت خلية تفكير لكي تعينه وكان السيد الرئيس قد باركها، وقال هكذا أحب أن يكون العمل، لا تدعوني وليسامحني الإخوان، حتى لا يشعر أحد بأنه يقصدونه في الحديث، شككت بأننا المقصودون من الكلام، لأنه أول مرة نقوم بعمل جماعي، كنا نترك الناس...

**السيد الرئيس:** هذا تدخل وليست نقطة نظام، ماذا تريد؟

**السيد محمد طاهير:** أحببت من السيد رئيس اللجنة، أن يسحب كل تدخله فقد أحسنا أن تدخله يمسنا، وقلت -السيد الرئيس- بأننا ننحرف، توجد أشياء كثيرة نلاحظها ولا نتدخل، لأنكم والآن فقط قلتم، نحن مازلنا نتعلم، وهناك الكثير من الأمور لا داعي لذكرها، تدخل السيد بكار وهو أخ لنا نحبه ونعزه وتركناه يتدخل رغم أنه تدخل غير قانوني، كما توجد أناس داخل القاعة لا ينبغي لها التواجد فيها، وهناك الكثير من الأمور التي تحدث في هذه القاعة التي نود... المهم هنا واسمحوا لي إخواني أن أعبر باللغة الفرنسية (Il ne faut pas que les débats soient orientés, vous avez entendu, allez dans votre Commission, discutez, travaillez, rapportez nous le rapport final) وتفضلوا به وشكراً.

**السيد الرئيس:** نقطة نظام مفهومة. السيد محمد طاهير يريد أن يقول بأن هذا الكلام زائد، ولديكم التقرير

التكميلي، فإذا كان لديكم جوابٌ فيما يخص هذا فأدرجوه في التقرير التكميلي، هذه ملاحظة معقولة. تفضل السيد مقران آيت العربي.

**السيد مقران آيت العربي (نقطة نظام):** لدي ملاحظة بسيطة. إنَّ نقطة النظام تمر حقيقة قبل النقاش في الموضوع، ولكن بمجرد أن يشرع الزميل في الحديث في الموضوع، لا أرى أي نص قانوني ولا أي منطق يسمح لأي أحد بمقاطعته، فعندما يكمل أي متدخل تدخله، يطلب نقطة نظام من أرادها، شكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا. مادمننا منحنا الكلمة للبعض فلا بد أن نمنح لك -السيد أحمد مراني- الكلمة أيضا، تفضل.

**السيد أحمد مراني (نقطة نظام):** شكرا السيد الرئيس، أحب أن أقول يجب أن لا تعتبر اللجنة نفسها طرفا، وأنها حضرت ملفا، والإجراءات القانونية لم تسمح لها بهذا، وقيلناه، طرحته فنوقش، والآن تشرع في التحضير. عندي ملاحظة حول تدخل الرئيس إذ لا أسمح بسحب أي مادة لم يتطرق إليها المجلس...

**السيد الرئيس:** عن أي رئيس نتحدث، وضح؟

**السيد أحمد مراني:** أقصد رئيس اللجنة. فإذن أوضح باختصار، يجب أن لا تعتبر اللجنة نفسها طرفا، فقد قدمت خدمة وشكرناها عليها، فإذا قدمت ملاحظة حول نقطة كذا وكذا من المادة الفلانية، ولم يتدخل أحد حولها، تعرض للتصويت ولا تسحب، شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:** هذا معقول والكلمة الآن للسيد عبد القادر مازوزي ومن ثم للسيد بوطويقة بن حليمة ولكن لتقديم نقطة نظام وليست تدخل.

**السيد عبد القادر مازوزي (نقطة نظام):** نقطة نظام وربما متبوعة باحتجاج! كان بودي ألا أتكلم في هذا المجلس المحترم احتجاجا على الوقت غير الكافي الذي منح لنا كأعضاء في دراسة ومناقشة النظام الداخلي رغم أهميته إذ يعتبر من الأدوات الأساسية لعمل هذا المجلس المحترم، فالوقت لا يكفي حتى نستطيع أن نتفحص ما يربو عن مائة وثلاثين مادة وزيادة، هذا احتجاج.

النقطة الثانية، أعتقد أن هناك -وهذا صحيح- أفكارا طرحت في التقرير التمهيدي للجنة القانونية ومع الأسف أقولها كذلك صحيح لم يتطرق إليها أي عضو من الإخوان في المجلس، وكان من المفروض أنها تناقش طولا وعرضا حتى تتمكن اللجنة من أخذ عينة حول هذا الموضوع لأنه موضوع حساس، وأنا لا أرى مانعا في أن تعاد هذه المقترحات في التقرير التمهيدي وتجسد في مواد قانونية والمجلس سيد في المصادقة بالإيجاب أو السلب على أي مادة من مواد هذا القانون. شكرا لكم سيدي الرئيس وشكرا للجميع.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد القادر مازوزي وأحيل الكلمة إلى السيد بوطويقة بن حليمة تفضل وهي آخر نقطة نظام.

**السيد بوطويقة بن حليمة (نقطة نظام):** شكرا سيدي الرئيس، أنا لم أفهم السيد الرئيس، لم أفهم لا من اللجنة ولا من رئيس كتلتي ولا من رؤساء الكتل الأخرى، وأتمنى إن كان لدى أحد إجابة أن يفيدني. شكلتم لجنة فيها أعضاء من



التجمع الديمقراطي وقتلتم إن الكتل الأخرى جاءتنا بمشاركة حتى كتابيا وقتلتم كل الناس ساهمت وقتلتم دام العمل 50 يوما، وقتلتم تدخل الجميع، وقتلتم تدخل السيد رئيس المجلس، قتلتم صوتنا، قتلتم أكملنا وقتلتم تفاهمنا، فإذا كان هذا خطأ، فأنا لا أفهم جيدا وإذا كان لا بد من إعادة فلنتم، هذا ما قتلتموه لنا، قتلتم إن الجميع ساهم، واحد باقتراح مكتوب وواحد شفويا وجاء الرئيس وقتلتم وقتلنا ونحن على تفاهم وصوتنا.

فإذا حدث هذا الشيء فعلا، كنت أود أن أود على الأخ ولكن قلت لا، كل الناس فهمت هذا القانون وكل الناس شاركت واليوم أصبحت الأسئلة مطروحة، لماذا؟

**السيد الرئيس:** شكرا. الملاحظة التي قدمها السيد مقران آيت العربي في محلها، في الحقيقة انتهت نقاط النظام ولكن جرت العادة أن نعطي الكلمة للجنة المختصة وأرجو أن تكون مختصرة.

**السيد رئيس اللجنة المختصة:** شكرا السيد الرئيس. اسمح لي السيد الرئيس، وليس لي الزملاء، أحببنا فقط أن نبين لكل المجلس أن اللجنة متخصصة وتقنية وتخص كل المجلس، ونجحن والحمد لله في أننا أصبحنا فريقا واحدا، ذابت الحساسيات والاتجاهات في الداخل، فأحببنا أن نوضح فقط الطريقة التي اعتمدناها، أقصد المجلس ككل، هيئة التنسيق، المكتب، السيد الرئيس، الزملاء والمجموعات البرلمانية التي شاركت بالاقترحات...

**السيد الرئيس:** هذا قتلتموه في التقرير التمهيدي وليس ضروريا أن تكرر الآن، أرجوك، إذا كان لديك جملة أو جملتان ونمر إلى ما تبقى من علمنا.

**السيد رئيس اللجنة المختصة:** السيد الرئيس، السادة الزملاء، هناك بعض الأسئلة والتساؤلات طرحت ووجهت إلى اللجنة ونحن تشاورنا مع المكتب وقتلنا إن هذه الإجابات لا يمكن إدراجها في التقرير التكميلي وفيها معلومات لا بد أن ترفع اللبس.

نبدأ بالمجموعات البرلمانية، هناك زملاء طرحوا أسئلة، قدموا طلبات للسيد الرئيس وأحالها علينا فورا، منهم زملاؤنا الأعضاء المنتمون إلى حركة مجتمع السلم...

**السيد الرئيس:** أرجوك لا تسم لنا الأحزاب بأسمائها، أنت كلجنة لا تسم الأحزاب.

**السيد رئيس اللجنة المختصة:** سأكون موجزا ولكن أخذ حريتي في الإجابة. هناك توضيحات ومعلومات أحسنا بأنها ناقصة هنا، لا بأس، اللجنة هي التي تكفلت بالملف مع الأعضاء، وستجاوز هذه الأمور...

**السيد الرئيس:** لا تكونوا حساسيين كثيرا، يجب أن نقبل الانتقادات.

**السيد رئيس اللجنة المختصة:** طرح بالأمس وهذا الصباح تسأول مقتضاه لماذا مجموعة الأحرار أو المستقلين تشكل مجموعة برلمانية واحدة؟ هل يجوز الانسحاب منها ومن أية مجموعة برلمانية للانضمام إلى مجموعة برلمانية أخرى؟ فمعيار تحديد المجموعة البرلمانية هو معيار سياسي، رجعنا إلى المعيار العلمي السياسي البرلماني في النظرية العامة وفي التطبيقات البرلمانية، لا يمكن للبرلمان أي برلمان في العالم، بما فيه الجزائري أن يشكل مجموعة برلمانية خارج المعيار السياسي للانتماء إلى حزب سياسي ذي إيديولوجية وبرنامج سياسي معين، وعلى هذا الأساس ضبطنا هذه الأمور، وبما أن الثلث الذي عين بموجب المادة 101 من الدستور قائم على فكرة سياسية، هي تمثيل الشرائح الاجتماعية للمجتمع بالإضافة للتمثيل الإقليمي للأعضاء المنتخبين من الولايات، اعتبرناها فكرة واحدة، فكرة سياسية واحدة، ولذلك تشكل مجموعة برلمانية واحدة.

فيما يخص طلبات تشكيل المجموعات البرلمانية لزملائنا الأعضاء في الأحزاب التي لا يصل عدد أعضائها إلى عشرة، أو على الأقل تكوين مندوب برلماني -الكلام موجه للرئيس، ونحن الذين اتخذنا القرار في الحقيقة، وهو مجرد عمل تحضيري، للمجلس أن يرفضه أو يقبله- وأقولها للأمانة أن السيد الرئيس كان مع الرأي الذي يقول من حقهم أن يشكلوا مندوبا برلمانيا على الأقل حتى تتعدد المنابر السياسية وحتى يصبح مجلسنا فعلا مخبرا للديمقراطية ولكن اللجنة بعد الدراسة في عدة مرات رجعت إلى معايير المندوب البرلماني، فاقتنعت أنه لا يمكن طرحه في هذا المشروع، لأنها ستكون داخل هيئة التنسيق مجموعات برلمانية من الدرجة الأولى ومجموعات برلمانية من الدرجة الثانية ونحن لا نحب لزملائنا أن يكونوا من الدرجة الثانية، ليس لهم الحق في النقاش وليس لهم الحق في التصويت... إلخ، ولاسيما أن السيد رئيس مجلس الأمة قد صرح لنا بأن مكتب المجلس وإدارته -وهو شخصيا مسؤول على الجميع- لا يفرقان بين حزب الأقلية وحزب الأغلبية، ويتعاملان معهما على قدم المساواة في كل الوسائل وفي كل الاتصالات... إلخ. هذه هي إذن المسألة. شكرا سيادة الرئيس.

**السيد الرئيس:** نشكر الأخ السيد عمار عوابدي ونتأسف إذا كان هناك جو مكهرب، مع العلم أن هذه الأشياء وهذا الجو يجب أن يكونا في مخبر الديمقراطية.

وفي نهاية هذه المناقشة أريد أن أشكر اللجنة مرة أخرى، وقد اشتغلت مع أعضائها ورأيت عن قرب الثقل الذي تحمله منذ شهر، وأظن أن جميع المتدخلين شكروا اللجنة على عملها رغم بعض الانتقادات التي قدموها لها، وأشكر كذلك جميع المتدخلين وتمنيت أن يكون عدد المتدخلين كثيرا وفهمت من ذلك أننا أطلنا الكلام كثيرا حول مشروع تعديل هذا النظام الداخلي، وأن أكثر الكلام عنه كان في الكواليس، الشيء الذي جعل التدخلات في الجلسة العامة قليلة، وقد تمنيت أن نتكلم في الجلسة العامة أكثر من الكواليس، لكن مرة أخرى هذا هو مخبر الديمقراطية سنتعلم فيه ونواصل أشغالنا -إن شاء الله- يوم الخميس 29 جويلية 1999 على الساعة العاشرة صباحا للاستماع إلى سؤال شفوي وكذا المصادقة على نص القانون المتعلق بالإشهار. أشكر الجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثالثة والأربعين صباحا.**